

قانون رقم ٤ لسنة ١٩٧٥ :

فتح اعتداد إضافي في موازنة الميزة العامة لصندوق موازنة
أسعار الحاصلات الزراعية لسنة المالية ١٩٧٤

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

مادة ١ — يفتح اعتداد إضافي بمبلغ ٧١,٧٦٧,٠٠٠ جنيه موازنة الميزة
العامة لصندوق موازنة أسعار الحاصلات الزراعية لسنة المالية ١٩٧٤
على الوجه الآتي :

أولاً — الاستخدامات الحاربة

الباب الثاني : النفقات الحاربة والتحويلات الحاربة :

٧١,٧٦٧,٠٠٠ جنيه (٥) تحويلات جارية شخصية .

ثانياً — الإيرادات الحاربة

باب ٢ — الإيرادات الحاربة والتحويلات الحاربة :

مجموعه ٩ — عجز المدبلات الحاربة :

٧١,٧٦٧,٠٠٠ جنيه بند ٢ — إعانته جهات مساعدة .

مادة ٢ — تعدل موازنة الخزانة العامة لسنة المالية ١٩٧٤ لتغطية
الاعتداد الإضافي المشار إليه .

مادة ٣ — ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، وي العمل به
من تاريخ نشره .

يضم هذا القانون بحاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

جمهورية مصر العربية في ١٠ جانفي الأول سنة ١٣٩٥ (٢١ مايو سنة ١٩٧٥)

أنور السادات

قانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٥ :

فتح اعتداد إضافي بمبلغ ٣ مليون جنيه في موازنة هيئة النقل العام
بالمقاهرة لسنة المالية ١٩٧٥

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه .

مادة ١ — يفتح اعتداد إضافي بالباب الثاني النفقات الحاربة والتحويلات
الحاربة من موازنة هيئة النقل العام بالقاهرة بمبلغ ٣ مليون جنيه وذلك
مقابل زيادة إعانته سد العجز الحاربي بذات المقدار مع ما يتطلب على ذلك
من آثار ، وذلك في موازنة الخزانة العامة لسنة المالية ١٩٧٥

لسنة ١٩٦٦ ببريان بعض القواعد على الأشخاص الخاضعين
لكلام القانون رقم ٥ لسنة ١٩٦٤ برفع الحراست عن أموال ومتلكات بعض
أشخاص ، متى كان ذلك أصلح خاضع" .

مادة ٢ — ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، وي العمل به
من تاريخ العمل بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤ المشار إليه .

يضم هذا القانون بحاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .
جمهورية مصر العربية في ١٠ جانفي الأول سنة ١٣٩٥ (٢١ مايو سنة ١٩٧٥)

أنور السادات

قانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٧٥ :

فتح اعتداد إضافي في موازنة المؤسسة المصرية العامة
للنقل البري للبضائع لسنة المالية ١٩٧٥

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

مادة ١ — زياد الباب الثالث الاستخدامات الأساسية موازنة الميزة
المصرية العامة للنقل البري للبضائع لسنة المالية ١٩٧٥ بمبلغ ٣٦,٩٣٥,٠٠٠ (ستة
مليوناً وثلاثين ألف جنيه) مقابل زيادة
الإيرادات الأساسية باب (٣) الإيرادات الرأسمالية المتعددة بذات
المقدار .

مادة ٢ — زياد الاستخدامات الأساسية الباب الرابع تحويلات الرأسمالية
بمبلغ ١٧,٣٩٥,٠٠٠ (سبعة عشر مليوناً وثلاثمائة خمسة وتسعين ألف جنيه)
مقابل زيادة الإيرادات الرأسمالية باب (٤) قروض وتسهيلات الثانوية
بذات المقدار .

مادة ٣ — تعدل استخدامات وموارد موازنة صندوق استئثار الودائع
والتأمينات وموازنة الخزانة العامة نتيجة الزيادة المشار إليها في المادتين
(١) ، (٢) .

مادة ٤ — ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، وي العمل به من تاريخ
نشره .

يضم هذا القانون بحاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

جمهورية مصر العربية في ١٠ جانفي الأول سنة ١٣٩٥ (٢١ مايو سنة ١٩٧٥)

أنور السادات

ويجب في جميع الأحوال استقرار احتفاظ الشخص بهذه الجنسية حتى تاريخ العمل بهذا القانون ، ولا يفقد من جميع أحكام هذه المادة الصهيونيون .

مادة ٢ - يكون مصرياً :

- (١) من ولد لأب مصرى .

(٢) من ولد في مصر من أم مصرية ومن أبوين مجهولين الجنسية أو لا جنسية له .

(٣) من ولد في مصر من أم مصرية ولم تثبت نسبته إلى أبيه قانوناً .

(٤) من ولد في مصر من أبوين مجهولين ، ويعتبر القبط في مصر مولوداً فيها حاملاً ثبات المكبس .

مادة ٣ - يعتبر مصرياً من ولد في الخارج من أم مصرية ومن أبوين مجهولين أو لا جنسية له أو مجهولين الجنسية ، إذا اختار الجنسية المصرية خلال ستة من تاريخ بلوغه سن الرشد باخطار يوجه إليه الوزير الداخلي بعد جعل إقامة العادلة في مصر ، ولم يتعرض وزير الداخلية على ذلك خلال ستة من وصول الإخطار إليه .

مادة ٤ - يجوز بقرار من وزير الداخلية منح الجنسية المصرية :

(أولاً) لكل من ولد في مصر لأب أصله مصرى متى طلب التجنس بالجنسية المصرية بعد جعل إقامة العادلة في مصر وكان بالغاً من الرشد عند تقديم الطلب .

(ثانياً) لكل من ينتهي إلى الأصل المصري متى طلب التجنس بالجنسية المصرية بعد خمس سنوات من جعل إقامة العادلة في مصر وكان بالغاً من الرشد عند تقديم الطلب .

(ثالثاً) لكل أجنبي ولد في مصر لأب أجنبي ولد أيضاً فيها إذا كان هذا الأجنبي ينتهي لغاية السكان في بلد لنته العربية أو دينه الإسلام ، متى طلب التجنس خلال ستة من تاريخ بلوغه من الرشد .

(رابعاً) لكل أجنبي ولد في مصر وكانت إقامة العادلة فيها عند بلوغه من الرشد متى طلب خلال ستة من بلوغه من الرشد التجنس بالجنسية المصرية وموافقت فيه الشروط الآتية :

(١) أن يكون سليم العقل غير مصاب بعالة تجعله عالة على المجتمع .

(٢) أن يكون حسن السلوك محمود السمعة ولم يسبق الحكم عليه بعقوبة جنائية أو بعقوبة مقيدة للحرية في جريمة مخلة بالشرف ما لم يكن قد رد إليها اعتباره .

(٣) أن يكون ملماً باللغة العربية .

(٤) أن تكون له وسيلة مشرعة للكسب .

مادة ٥ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ويحمل به من تاريخ نشره .

يضم هذا القانون بحاتم الدولة ، ويقتضى كذا نصوص من قوانينها :

صدر براسة الجمهورية في ١٠ جادى الأول سنة ١٩٧٥ (٢١ مايو سنة ١٩٧٥)

أنور السادات

قانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٧٥

بيان الجنسية المصرية

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرته :

مادة ١ - المصريون هم :

أولاً - التوطئون في مصر قبل من توقيعه سنة ١٩١٤ من غير رعايا الدول الأجنبية ، المحافظون على إقامتهم فيها حتى تاريخ العمل بهذا القانون ، ويعتبر إقامة الأصول مكتلة لإقامة الفروع وإقامة الزوج مكتلة لإقامة الزوجة .

ثانياً - من كان في ٢٢ فبراير سنة ١٩٥٨ ممتهناً بالجنسية المصرية طبقاً لأحكام القانون رقم ٣٩١ لسنة ١٩٥١ الخاص بالجنسية المصرية .

ثالثاً - من كتب جنسية الجمهورية العربية المتحدة طبقاً لأحكام القانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن جنسية الجمهورية العربية المتحدة :

(١) بالميلاد لأب أو لأم يعتبرون مصريين طبقاً للبندين ثانياً من هذه المادة ، أو بالليلاد فيإقليم مصرى من الجمهورية العربية المتحدة ، أو يكون قد منح جنسية الجمهورية العربية المتحدة على أساس الميلاد أو على أساس الإقامة فيإقليم مصرى أو على أساس الأصل المصرى أو لأداء خدمات بليلة لحكومة إقليم مصرى أو لأننه من رؤساء الطوائف الدينية المصرية العاملين بالإقليم المصرى .

(ب) من كان مصرياً وفقاً لقوانين الجنسية السابقة على القانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٥٨ وقد جنسنته مصرية ، ثم استرد لها أو ردت إليه في ظل العمل بالقانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٥٨ المشار إليه .

(ج) الأجنبية التي كتب جنسية الجمهورية العربية المتحدة طبقاً لأحكام القانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٥٨ المشار إليه ، بالزواج من مصرى طبقاً لأحكام البند ثانياً من هذه المادة أو لأحكام (أ) ، (ب) من هذا البند أو باكتساب زوجها الأجنبية للجنسية المصرية .